مظاهر الأزمة في البلاد التونسية في القرن التاسع عشر

مظاهر الأزمة السياسية

الصراع بين البايات على السلطة وتداول العديد من البايات على الحكم فخلال 29 سنة تداول على الحكم 7 بايات من 1815 إلى 1857.

مظاهر الأزمة المالية

- تجاوز مصاريف الدولة مداخيلها
- سوء تصرف المسؤولين واختلاسهم الأموال مثل بن عياد الذي جمع الأموال (80 مليون ريال) وإرسالها إلى فرنسا.
- سوء تصرف مصطفى خزندار واختلاسه الأموال مما جعل الحكومة التونسية تلتجئ إلى الاقتراض من أوروبا ولم تستطع تسديد ديونها ففرض عليها "الكوميسيون المالي" وهو لجنة مالية فرضتها الدول الأوربية على محمد الصادق باي سنة 1869 بهدف مراقبة الميزانية التونسية واستخلاص الديون.

مظاهر الأزمة الاقتصادية

- انخفاض الإنتاج الفلاحي.
- إهمال الفلاحين للأراضي الزراعية.
- تدهور صناعة الشاشية بسبب منافسة المصنوعات الأوروبية ذات ثمن منخفض في المقابل يستعمل الحرفيون التونسيون آلات قديمة مما أدى إلى انخفاض أسعار الشاشية في الأسواق العالمية.

انتفاضة 1864

أسبابها

قرر محمد الصادق باي زيادة ضريبة لمجبى من 36 ريال إلى 72 ريال.

من قاد الانتفاضة؟ وأين بدأت؟

قاد الانتفاضة علي بن غذاهم الذي ينتمي إلى قبيلة ماجر بالوسط الغربي للبلاد واندلعت في تالة والقصرين وشملت بعض المناطق الأخرى مثل القيروان وقفصة وقابس وصفاقس وسوسة وشارك فيها العديد من القبائل مثل ماجر والفراشيش وأولاد سعيد والهمامة وورغمة.

ما هو رد فعل الباي؟

اعتقال علي بن غذاهم فيفري 1866 ومعاقبة الثائرين واحتجاز ممتلكاتهم وقتل العديد

إصلاحات أحمد باي العسكرية والاجتماعية

إصلاحات أحمد باي العسكرية تولى الحكم من (1837 إلى 1855)

- إنشاء المدرسة الحربية بباردو لتعليم العسكر العلوم مثل الهندسة والمساحة وتعليم اللغة الفرنسية سنة 1840.
- إنشاء العسكر النظامي وهو جيش نظامي على النمط الأوروبي.

إصلاحات أحمد باي الاجتماعية

- تحرير العبيد في جانفي 1846 وهو ما استحسنته الدول الأوروبية حيث أن الإنجليز شكروه على تحرير العبيد.

موقع 9raya.tn

الإصلاحات السياسية: عهد الأمان ودستور 1861

محمد باشا باي حكم بين 1855 و1859.

في عهده سن قانون عهد الأمان وهو قانون أعلنه محمد باشا باي سنة 1857 وتضمن 11 فصلا وقد شارك أحمد بن أبي ضياف في تحريره.

نص قانون عهد الأمان على حرية ممارسة الديانات والمساواة في دفع الضرائب وتأمين السكان على ممتلكاتهم.

دستور 1861:

هو دستور نص عليه عهد الأمان وأعلنه محمد الصادق باي (1859 إلى 1882) سنة 1861 وقد تضمن 14 فصلا يضبط حقوق وواجبات الباي والوزراء والموظفين والرعية.

مبادئ دستور 1861

- أكد الستور على الفصل بين السلط فالباي يمقل السلطة التنفيذية والمجلس الأكبر يمقل السلطة التشريعية وأما مجلس الجنايات فيمتل السلطة القضائية.
- تفتيت حكم الباي المطلق حيث أنه يجب أن يخضع للدستور ويكون مسؤولا في تصرفاته أمام المجلس الأكبر.

خير الدين باشا وأفكاره الإصلاحية

من هو خير الآين باشا؟

ولد سنة 1822 وهو من أبناء " الجراكسة " (سكان منطقة القوقاز) نشأ بالقسطنطينية وتربى في تونس بقصر أحمد باشا. أقبل على تحصيل الفنون العسكرية والسياسية والتاريخ وفي سنة 1857 وقع تعيينه وزيرا للبحر. وفي سنة 1861 رأس المجلس الأكبر وفي سنة 1867 ألف كتاب

" أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ".

أسس خير الدين باشا المدرسة الصادقية سنة 1875 وسميت نسبة إلى معهد الصادق باي وهي تقدم تعليما عصريا.

من أهم إصلاحات خير الآين باشا:

- إصلاح التعليم
- تنظيم القضاء والإدارة.
- تنظيم الفلاحة والتجارة.

احتلال تونس وانتصاب الحماية الفرنسية

فرضت فرنسا على البلاد التونسية نظام الحماية بمقتضى معاهدة باردو وسميت أيضا معاهدة قصر السعيد في 12 ماي 1881 التي تضمنت 10 فصول وقد أمضاها محمد الصادق باي مع الحكومة الفرنسية بعد أن أرغمه الجنرال بريار قائد الجيش الفرنسي على ذلك. وأعلنت هذه المعاهدة "حماية" فرنسا على البلاد التونسية وأعطت لفرنسا حق الإشراف المالي والخارجي والعسكري في تونس، وحق تعيين مفوض فرنسي في مدينة تونس، وتوالى التدخل الفرنسي في شؤون البلاد. وحافظ الباي على مركزه، على أن تعود كل القرارات إلى المقيم العام الفرنسي.

على إثر انتصاب الحماية الفرنسية تجمعت أهم القبائل والعروش بالجنوب الشرقي والغربي بقيادة المناضل التونسي علي بن خليفة وقاوموا الاحتلال الفرنسي

وقد كانت له مواجهات شجاعة وعنيفة ومشهورة مع القوات الاستعمارية الفرنسية. وتوفي سنة 1885 م إثر سقوط مدينة قابس فانسحب بصمت نحو ليبيا رافضا العيش يوما واحدا تحت سلطان القهر فمات وهو ممتطيا صهوة جواده وكان يأمل في أن يأتيه المدد من فرسان القبائل لمواصلة المقاومة.

الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على البلاد التونسية

من مظاهر الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على البلاد التونسية:

- استحواذ المستعمرين الفرنسيين على أراضي التونسيين.
- تحكم المقيم العام في سياسة الباي.
- استغلال ثروات المناجم التونسية لصالح فرنسا.
- الهيمنة على الإدارة المركزية التونسية.
- هيمنة المراقب المدني على الإدارة الجهوية.

أبقى نظام الحماية الفرنسية بتونس على الإدارة التونسية المتكونة أساسا من:

- الباي: يقيم بالعاصمة.
- القايد: الوالي ممثل الباي في الجهات.
- الخليفة: ممثل القايد محليا.
- الشيخ: مساعد الخليفة.

تتكون إدارة نظام الحماية الفرنسية بتونس من:

- المراقب المدني: يطبق أوامر الحكومة في الجهات.
- الكاتب العام للحكومة: يراقب الوزراء والموظفين
- المقيم العام: يوجه سياسة الباي.